

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٧٦ لسنة ٢٠٠٢

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل الموقع بتاريخى ٢٠٠٢/٥/٣٠ و ٢٠٠٢/٦/١
بشأن منحة للإعداد لتطوير محطة توليد الكهرباء من طاقة الرياح بمشاركة القطاع الخاص
بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير
بصفته الوكالة المنفذة لمرق البيئة العالمى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل الموقع بتاريخى ٢٠٠٢/٥/٣٠ و ٢٠٠٢/٦/١
بشأن منحة للإعداد لتطوير محطة توليد الكهرباء من طاقة الرياح بمشاركة القطاع الخاص
بين حكومة جمهورية مصر العربية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير بصفته الوكالة المنفذة لمرق
البيئة العالمى ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ رجب سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ٢٣ سبتمبر سنة ٢٠٠٢ م) .

حسنى مبارك

٢٠ مايو ٢٠٠٢

معالي الأستاذة الوزيرة / فائزة أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

وزارة الخارجية

٨ ش عدلى - وسط المدينة - القاهرة - مصر

الموضوع : مرفق البيئة العالمى (GEF)

منحة للإعداد لتطوير محطة توليد الكهرباء من طاقة الرياح بمشاركة القطاع الخاص

رقم المنحة ٠٥١١١١ - GEF - PPG TF

معاليكم :

أكتب بالنيابة عن البنك الدولي للإنشاء والتعمير (البنك) "كوكالة منفذة لمرفق البيئة العالمى" لكى أشير إلى موافقة البنك على تقديم منحة بمبلغ لا يتجاوز ثلاثمائة وخمسين ألف دولار أمريكى (٣٥٠ ألف دولار أمريكى) «المنحة» إلى جمهورية مصر العربية (المتلقى). تم إتاحة المنحة استجابة لطلب المتلقى لمساعدة مالية وطبقاً للأغراض والأحكام والشروط الواردة بملحق خطاب الاتفاق هذا . وبوضع المتلقى - بتأكيد موافقته أدناه بأنه مفوضاً للتعاقد والسحب من المنحة للأغراض المذكورة وطبقاً للأحكام والشروط المذكورة .

إن إتاحة المنحة لا يشكل أو يتضمن أى التزام من جانب البنك الدولي سواء بصفته الوكالة المنفذة لمرفق البيئة العالمى GEF ، أو بصفته الاعتبارية ، أو من جانب - هيئة التنمية الدولية - بالمساعدة فى تمويل أى مشروع ينتج عن النشاطات الممولة من المنحة .

رجاء تأكيد موافقتكم على ما تقدم نيابة عن المتلقى بالتوقيع والتأريخ وإعادة

النسخة الموقعة المرفقة لخطاب الاتفاق هذا .

ويتلقى البنك الدولي نسخة من خطاب الاتفاق هذا بتوقيعكم المقابل ، يصبح خطاب الاتفاق سارياً بعد أن يتم إبلاغ البنك الدولي (نيابة عن المتلقى) بإتمام الإجراءات الدستورية المحلية للمتلقى ، ويلغى خطاب الاتفاق هذا إذا لم تتم إجراءات سريانه من طرفكم خلال ٩٠ يوماً (تسعون يوماً) من تاريخ التوقيع المتبادل ما لم يحدد البنك أى تاريخ لاحق لهذا الغرض .

موافقة

جمهورية مصر العربية

فايزة أبو النجا

وزيرة الدولة للشئون الخارجية

عن

البنك الدولي للإنشاء والتعمير

بصفته الوكالة المنفذة

لمرفق البيئة العالمى

التاريخ : ٢٠٠٢/٦/١

السيد / محمود أيوب

مدير إدارة مصر وچيبوتى واليمن

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ملحق

أهداف وأحكام وشروط المنحة

١- الأهداف والانتشطة :

(١ - ١) الهدف من البرنامج المقترح تشجيع إيجاد صناعة قوية لتوليد الكهرباء من الرياح فى مصر . والأنشطة (الأنشطة) التى تقدم لها المنحة هى :

(أ) تصميم آلية للسوق . يغطى هذا النشاط إعداد تصور لبرنامج لآلية السوق فى مصر .

بحيث يشمل ما يلى :

١ - حجم وفترة البرنامج فيما يتعلق بهدف تشجيع صناعة مستدامة قوية لتوليد الكهرباء من الرياح فى مصر ، وسوف يحدد العمل مقدار القدرة والفترة المطلوبة للتركيب لتحقيق التوافق مع توليد الطاقة من الغاز (مع الأخذ فى الاعتبار أى تمويل للكربون فى المستقبل والآليات الأخرى لاعتماد الطاقة النظيفة التى قد تكون متاحة) .

٢ - حجم وتكرارية طرح العطاءات . يبحث هذا النشاط الخبرات الدولية ومدى ملاءمتها لمصر مع الاهتمام الخاص بمظاهر المخاطر لكل آلية وكيفية تخفيف أو التحكم فى تلك الأخطار ، وكذلك يبحث فى المعايير التى تحدد حجم وتكرارية العطاءات وكذلك تحديد مزايا تنوع أيهما أو كلاهما .

٣ - المستهدف من مقدار الكهرباء (السعة أو الطاقة) الذى ستوفره الرياح .

٤ - العوامل التى قد تحد من حجم وسرعة البرنامج ، على سبيل المثال ، مستويات الخرق المسموح بها عند الربط بالشبكة ، والحاجة للمزيد من تقييم الموارد خارج منطقة خليج السويس .

(ب) بحث الإطار القانونى والتنظيمى: هذا النشاط يبحث ويقترح ما يلى :

١ - أساس قانونى ملائم (مثل قانون أو مواد الطاقة المتجددة أو مراجعة قانون الكهرباء / أو اللوائح) التى تسمح وتلزم EEHC الشركة القابضة لكهرباء مصر للدعوة لطلب عروض لمحطات الرياح ، والربط بين المراقق المؤهلة لتوليد الطاقة المتجددة ، و

٢ - آلية واضحة وشفافة والتى يمكن عن طريقها للشركة القابضة لكهرباء مصر EEHC استعادة التكاليف الإضافية للإيفاء بالالتزام المحدد بموجب القانون أو اللائحة ، وتكون هذه الآلية متوافقة مع الإجراءات الضريبية الداعمة الأخرى التى قد يخطط المتلقى لها مثل تخفيض الضرائب والرسوم .

(ج) تطوير الترتيبات التجارية العامة وإجراءات العطاءات . هذه المهمة تدعم بحث الآليات الأكثر ملاءمة لإجراء العطاءات المحددة طبقاً لآلية السوق ، وتشمل تلك المهام ما يلى :

١ - تطوير الإطار التعاقدى .

٢ - تصميم آلية العطاءات الأكثر ملاءمة للظروف التنموية والقانونية لمصر .

٣ - إعداد العقود التمهيديّة ومستندات العطاءات التى تعكس الآلية التى تم اختيارها .

(د) تقييم بشأن الوضع للبنية الأساسية للسوق . يتعلق هذا النشاط بفهم قدرة «برنامج» صناعة الطاقة المتجددة المصرية لدعم مخرجات المشروع . وسوف يتناول المدى الكامل للخدمات من تقييم الموارد وحتى التصميم والهندسة والإنشاءات والعمولات والموافقات والتشغيل والصيانة والإصلاحات

والغاء العمولات . وكذلك يتناول قطاع الخدمات المالية خاصة التأكد من أن التمويل والهندسة والتشغيل والمعلومات الاستشارية والمهارات تتزايد أو أنها ثابتة فى مكانها بطريقة مستدامة وتشمل أنشطة الإعداد ما يلى :

١ - عمل دراسة تفصيلية لتمويل مشروعات الطاقة المتجددة فى مصر ، بما فى ذلك تمويل المشروع و تمويل الموازنة ، الاستثمار الأجنبى ، التمويل من صناديق الطاقة المتجددة ، الصناديق البيئية أو صناديق التنمية الإقليمية ، مبيعات الشهادات الخضراء محلياً وعالمياً .. إلخ . عمل تقديم للطريقة الأكثر ملاءمة للتمويل ومدى وجود التمويل التقديرى بما فى ذلك إمكانية التمويل التجارى عن طريق مؤسسة التمويل الدولية .

٢ - عمل تقييم لكيفية إقامة مورد عام وقاعدة بيانات للمعلومات وتقويتها .

(هـ) عمل دراسة لتقييمات موارد الرياح المطلوبة لتحديد المجالات التى بحاجة لدراسات تفصيلية مستقبلاً وأولوياتها مع الأخذ فى الاعتبار الأنشطة الأخرى التى تنفذ عن طريق المتلقى لها . إعداد الخطط التمهيديّة التنفيذيّة لتقييمات الموارد وإعداد الميزانيات .

(و) عمل دراسة دقيقة لدراسات الجدوى السابقة الخاصة بالتكلفة المشتركة بخصوص مصمى مزارع الرياح بما فى ذلك الصلاحية القانونية والدعم المقدم وإجراءات الاختيار والأولويات والأعداد الممكنة للدراسات التى تزيل المخاطر المحتملة لتنفيذ هذه الدراسات .

(ز) إعداد برنامج تسويق موسع لمصمى المشروع وموردى توربينات الرياح والبنوك والمستثمرين والاستشاريين والعامّة من الناس .

عمل تحليل اقتصادى ومالى للبرنامج . ومن المحتمل أن يفرض البرنامج تكاليف كبيرة ويغير توزيع العائدات المالية ، وكلها تحتاج لتحليل جيد . وفى هذه المرحلة يتم عمل تحليل اقتصادى شامل من أجل :

١ - مراجعة دراسات ما قبل الاستثمار لعينة تمثل المشروعات ، إن وجدت ، أو القيام بعملها إن لم تكن موجودة ، لتكوين صورة للتكاليف الحالية وخيارات التوسع فى السعة المحتملة لتوليد الطاقة .

٢ - تحديد خط أساسى واضح وعدة بدائل للمشروع (مع ذكر الحالات) وحساب معدل العائد الداخلى الاقتصادى EIRR ومعدل العائد الداخلى المالى FIRR لكل حالة (وسوف يشمل ذلك حساب التأثير المالى) .

٣ - التأكد من أن معدل العائد الداخلى الاقتصادى EIRR ومعدل العائد الداخلى المالى FIRR وحسابات التكاليف الإضافية متوافقة مع بعضها البعض .

٤ - تقييم الخيارات واختيار الأفضل منها .

استشارات المساهمين : بالإضافة إلى الشركة القابضة لكهرباء مصر EEHC وهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة NREA . هناك عدة مساهمين من داخل قطاع الرياح بما فى ذلك مصممي مشروع الرياح والممولين ومصنعي التوربينات والشركات الإنشائية والشركات الهندسية والاستشاريين . والمساهمين من خارج قطاع الرياح ، ولكنهم مهتمون بتطوره ، خاصة فى منطقة خليج السويس ، يشملون صناعة السياحة والمتخصصون فى البيئة (خليج السويس طريق عالمى هام لهجرة الطيور ، والبحر الأحمر طريق بحرى هام) .

خلال هذه المرحلة من الإعداد يتم تصور نشاطين للاستشارة :

١ - فى البداية ، لتحديد الأمور الرئيسية التى بحاجة لتناولها وتحديد الحلول الممكنة .

٢ - بعد تصميم إطار آلية السوق ، لتقييم قبول المساهمين له وتحديد مجالات الإعداد الأخرى .

٢ - التنفيذ بوجه عام :

(٢ - ١) يقوم المتلقى ، من خلال هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة

(NREA) بـ :

١ - تنفيذ الأنشطة بالدقة والكفاءة الواجبتين .

٢ - سرعة توفير الأموال والتسهيلات والخدمات والموارد الأخرى اللازمة

لذلك الغرض .

٣ - موافاة البنك الدولى بكافة المعلومات التى تغطى الأنشطة واستخدام حصيلة

المنحة حسبما يطلبها البنك بالمقتضى المعقول .

٤ - تبادل وجهات النظر - من وقت لآخر - مع ممثلى البنك عن التقدم فى الأنشطة

ونواتجها .

٥ - اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية اللازمة لتمكين البنك الدولى من زيارة بلد

المتلقى للأغراض المتعلقة بالمنحة . وبدون تقييد لما تقدم ، يقوم المتلقى ، من خلال هيئة

تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة (NREA) - إذا ما طلب البنك الدولى - بإعداد

وموافاة البنك الدولى فور إتمام الأنشطة ، بتقرير عن نتائج وأثر الأنشطة فى شكل وجوه

مقبول للبنك .

٣ التوريد :

(٣ - ١) فيما عدا ما قد يوافق عليه البنك الدولى ، خلافاً لذلك ، فإن إجراءات

توريد خدمات الاستشاريين ، المطلوبة لتنفيذ الأنشطة والتى يتم تمويلها من حصيلة المنحة،

تخضع لنصوص المرفق رقم (١) لهذا الملحق .

٤ - السحب من حصيلة المنحة :

(٤ - ١) يتم قيد مبلغ المنحة في حساب للمتلقي يفتح بواسطة البنك الدولي في دفاتره باسم هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة (حساب المنحة) ، ويجوز السحب منه بواسطة هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة للمتلقي ، طبقاً لأحكام البند (٤) هذا لمقابلة التكلفة المعقولة للخدمات المطلوبة للأنشطة التي سيتم تمويلها من حصيلة المنحة .

وقد تم تعيين هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة (NREA) كممثلاً للمتلقي لأغراض اتخاذ أي إجراء يكون مطلوباً أو مسموحاً باتخاذها بموجب نصوص البند (٤) هذا .

(٤ - ٢) يجوز تمويل نفقات البند التالي من حصيلة المنحة ويتقصر استخدامها كلياً على تنفيذ تلك الأنشطة :

النسبة المئوية لتمويل النفقات %	المبالغ المخصصة من المنحة (بالدولار الأمريكي)	البند
%١٠٠	٣٥٠,٠٠٠	خدمات الاستشاريين

(٤ - ٣) دون الإخلال بنصوص الفقرة (٤ - ٢) عاليه لن يتم السحب :

١ - لأي مدفوعات تمت لنفقات سابقة لتاريخ توقيع خطاب الاتفاق هذا .

٢ - لحساب مدفوعات لأي ضرائب مفروضة بواسطة المتلقي أو في أراضيه .

٣ - لحساب نفقات تمت في أراضى أى دولة غير عضو في البنك الدولي ،

أو لخدمات تم توريدها من تلك الأراضى .

٤ - لغرض أى مدفوعات لأشخاص أو هيئات ، إذا ما كانت تلك المدفوعات ،

حسب علم البنك الدولي ، محظورة بواسطة قرار من مجلس الأمن بالأمم المتحدة تم اتخاذه

طبقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، أو ،

٥ - بعد (٣١ ديسمبر ٢٠٠٣) ، أو أى تاريخ لاحق يحدده البنك الدولى للمتلقي بواسطة إخطار مكتوب (تاريخ الاقفال) فيما عدا تلك المسحوبات التى قد تتم لنفقات سابقة على تاريخ الاقفال ، إذا ما تلقى البنك الدولى الطلب المرسل خلال أربعة أشهر بعد تاريخ الاقفال ، وبعد ذلك الميعاد يتم إلغاء أى مبالغ متبقية من المنحة بدون سحب .

(٤ - ٤) عندما ترغب هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة للمتلقي فى سحب أى مبلغ من حساب المنحة ، فإنها تقدم للبنك الدولى طلب مكتوب لسحب ذلك المبلغ طبقاً للنموذج المحدد بواسطة البنك الدولى .

تكون طلبات السحب :

١ - موقعة نيابة عن المتلقى بواسطة الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة أو أى شخص آخر يفوضه المتلقى كتابة ، و

٢ - مصحوبة بتلك الأدلة التى تدعم الطلبات والتى يطلبها البنك الدولى بصورة معقولة .

تقدم نماذج التوقيع المعتمدة للشخص المخول له حق التوقيع على طلبات السحب مع أول طلب يحمل توقيعه أو توقيعها .

كل طلب سحب لأى مبلغ من المنحة مع الأدلة المدعمة له ، يجب أن يكون كافياً من حيث الشكل والجوهر لإقناع البنك الدولى بأحقية المتلقى فى سحب ذلك المبلغ من حساب المنحة وأن ذلك المبلغ يتم استخدامه فى تنفيذ الأنشطة .

يقوم البنك الدولى بدفع المبالغ المسحوبة بواسطة المتلقى من حساب المنحة للمتلقي فقط أو لأمره .

(٤ - ٥) يتم السحب من حصيلة المنحة بعملة المنحة ويقوم البنك الدولى بناء على طلب هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة للمتلقي وكوكيل عنها ، بشراء تلك

العملات المطلوبة لسداد النفقات التي يتم تمويلها من حصيلة المنحة مستخدماً عملة المنحة المسحوبة من حساب المنحة ، ولأغراض خطاب الاتفاق هذا ، وعند الضرورة ولتحديد قيمة عملة تجاه عملة أخرى ، فإن ذلك التقييم يتم تحديده بواسطة البنك الدولي بطريقة معقولة .

٥ - الحسابات والمراجعة :

(٥ - ١) :

(أ) يعمل المتلقى على أن تقوم هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة (NREA) بالاحتفاظ بسجلات وحسابات ملاءمة لتعكس طبقاً للأصول المحاسبية السليمة ، العمليات ، والموارد والنفقات المتعلقة بالأنشطة الخاصة بالإدارة أو هيئات المتلقى المستولة عن تنفيذ الأنشطة أو أى جزء منها .

(ب) يعمل المتلقى على أن تقوم هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة (NREA) بـ :

١ - الاحتفاظ بالسجلات والحسابات المشار إليها بالفقرة (أ) عالياً ، وكذلك لكل سنة مالية تمت مراجعتها طبقاً لمبادئ المراجعة السليمة والمتعارف على تطبيقها بواسطة مراجعين مستقلين ذو مؤهلات وخبرة وشروط مرضية مقبولة لدى البنك الدولي .

٢ - موافاة البنك الدولي في فور اتاحتها ، وبما لا يتجاوز في أى حال ستة شهور بعد نهاية كل سنة بتقرير المراجعة المعد بواسطة المراجعين المذكورين .
ليغطي المجال والتفصيل الذي يطلبه البنك الدولي بصورة مقبولة ، و

٣ - موافاة البنك الدولي بأى معلومات أخرى فيما يتعلق بتلك السجلات والحسابات ومراجعتها وفقاً لما يطلبه البنك من وقت لآخر بصورة مناسبة .

(ج) بالنسبة لجميع النفقات التي تم من أجلها السحب من حساب المنحة بناء على قوائم النفقات ، يعمل المتلقى على أن تقوم هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة

والمجددة (NREA) بـ :

١ - الاحتفاظ أو العمل على الاحتفاظ ، طبقاً للفقرة الفرعية (أ) عاليه ،
بسجلات وحسابات تعكس تلك النفقات .

٢ - الاحتفاظ ، لمدة عام على الأقل بعد تلقي البنك تقرير المراجعة للسنة المالية
التي تمت فيها آخر عملية سحب من حساب المنحة ، بكل السجلات
(عقود ، أوامر تشغيل ، فواتير ، كشوف حساب ، إيصالات والمستندات
الأخرى) الدالة على تلك النفقات .

٣ - تمكين ممثلى البنك الدولى من فحص تلك السجلات ، و

٤ - التأكيد أن المراجعة السنوية المشار إليها بالفقرة الفرعية (ب) عاليه تشمل تلك
السجلات والحسابات ، وأن تقرير المراجعة هذا يحتوى على رأى منفصل للمراجعين المشار
إليهم ، فيما إذا كانت قوائم النفقات المقدمة خلال تلك السنة المالية ، وكافة الإجراءات
والمراقبة الداخلية المتبعة فى إعدادها ، يمكن الاعتماد عليها لتدعيم المسحوبات
المتعلقة بها .

٦ - التعليق والإلغاء :

(٦ - ١) يجوز للبنك الدولى فى أى وقت ، بعد إخطار المتلقى ، تعليق حق المتلقى
فى إجراء مسحوبات تالية من حساب المنحة فى حالة حدوث أى من الأحداث التالية
واستمرارها .

١ - إخفاق هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة للمتلقى فى أداء
أى من إلتزاماتها المحددة والمذكورة هنا ، أو

٢ - تعليق حق هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة للمتلقى ، أو أى جهة
أخرى قدم لها البنك الدولى للإنشاء والتعمير قرضاً بضمان تلك الهيئة ،
فى إجراء مسحوبات طبقاً لأى اتفاقية قرض مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير
أو أى اتفاقية قرض تنمية مع هيئة التنمية الدولية .

- (٦ - ٢) يجوز للبنك الدولي ، بعد إخطار المتلقى كتابة ، إنهاء حق المتلقى في إجراء أى مسحوبات تالية من حساب المنحة :
- ١ - فى أى وقت بعد تعليق حق المتلقى فى إجراء مسحوبات من حساب المنحة طبقاً لأحكام الفقرة (٦ - ١) عالياً ، أو
- ٢ - إذا فشل المتلقى من خلال هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة فى اتخاذ الإجراء المرضى للبنك الدولي لتنفيذ الأنشطة خلال تسعين يوماً بعد تاريخ سريان الاتفاق .

مرفق رقم (١)

التوريد

خدمات الاستشاريين

الجزء (١) : عام :

يتم توريد خدمات الاستشاريين طبقاً للأحكام الواردة فى المقدمة والبند الرابع من « الدليل الارشادى : إختيار وتعيين الاستشاريين بواسطة المقترضين من البنك الدولي » التى قام البنك الدولي بنشره فى يناير ١٩٩٧ ، وتعديله فى سبتمبر ١٩٩٧ ، ويناير ١٩٩٩ ، (ارشادات استخدام الاستشاريين) والأحكام التالية للبند (أ) هذا .

الجزء (ب) : الإختيار وفقاً للجودة والتكلفة :

يتم توريد خدمات الاستشاريين بموجب عقود يتم ترسيبها وفقاً لأحكام البند (٢) من « إرشادات استخدام الاستشاريين » والفقرة (٣) للملحق (١) بها والملحق (٢) بها ، وأحكام الفقرات من (٣ - ١٣) إلى (٣ - ١٨) منها والمطبقة على إختيار الاستشاريين وفقاً للجودة والتكلفة .

الجزء (ج) : إجراءات أخرى لاختيار الاستشاريين :

١ - الاختيار على أساس مؤهلات الاستشاريين :

يجوز توريد الخدمات التي تقدر تكلفتها بما يقل عن المعادل لـ ١.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي لكل عقد ، بموجب عقود يتم ترسيبتها طبقاً لأحكام الفقرتين (٣ - ١) و (٣ - ٧) من دليل استخدام الاستشاريين .

٢ - الاستشاريين الأفراد :

يتم توريد الخدمات لمقابلة متطلبات المهام الواردة بالفقرة (٥ - ١) من دليل استخدام الاستشاريين بموجب عقود يتم ترسيبتها على الاستشاريين الأفراد طبقاً لأحكام الفقرتين (٥ - ١) و (٥ - ٣) من دليل استخدام الاستشاريين .

الجزء (د) : مراجعة اختيار الاستشاريين بواسطة البنك الدولي :

١ - خطة الاختيار :

قبل إصدار أي طلبات عروض للاستشاريين ، فإنه يتم تقديم الخطة المقترحة لاختيار الاستشاريين طبقاً للأنشطة إلى البنك الدولي لمراجعتها والموافقة عليها وفقاً لشروط الفقرة (١) من الملحق (١) من دليل إرشادات استخدام الاستشاريين .

يتم اختيار كافة خدمات الاستشاريين وطبقاً لخطة الاختيار تلك التي تمت موافقة البنك الدولي عليها وبالشروط المذكورة بالفقرة (١) المشار إليها .

٢ - المراجعة المسبقة :

(أ) يتم تطبيق الإجراءات الواردة بالفقرتين (١) ، (٢) (فيما عدا الفقرة الفرعية الثالثة من الفقرة ٢ (أ)) و ٥ من الملحق (١) لدليل اختيار الاستشاريين على كل عقد لتعيين المكاتب الاستشارية تقدر تكلفته بما يعادل ٢.٠٠٠.٠٠٠ دولار أمريكي أو أكثر .

(ب) يتم تطبيق الإجراءات الواردة بالفقرتين (١) ، (٢) (فيما عدا الفقرة الفرعية الثانية من الفقرة (٢) (أ)) ، و (٥) من الملحق (١) لدليل اختيار الاستشاريين على كل عقد لتعيين المكاتب الاستشارية تقدر تكلفته بما يعادل ١٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي ، أو أكثر ولكن بما يقل عن المعادل لـ ٢٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (١) .

(ج) فيما يتعلق بكل عقد لتعيين استشاريين أفراد تقدر تكلفته بما يعادل ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي أو أكثر ، يتم موافاة البنك بالمؤهلات ، الخبرة ، الشروط المرجعية وشروط تعيين الاستشاريين لمراجعتها مسبقاً والموافقة عليها ويتم ترسية العقد فقط بعد الحصول على تلك الموافقة .

٣ - المراجعة اللاحقة :

فيما يتعلق بكل عقد لا يخضع لأحكام الفقرة (٢) من هذا الجزء ، يتم تطبيق الإجراءات الواردة في الفقرة (٤) من الملحق (١) لدليل استخدام الاستشاريين .